تقرير مجلس إدارة الهيئة

المقدم للجمعية العمومية للهيئة

للعام المالى ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

فهرس محتويات
تقرير مجلس الإدارة
للعام المالى ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

الموضـــــــــــوع	الصفحة
أولا : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية	٢
ثانيـا : مراقبة جـودة الأداء المهنـــــــــــــي	٤
ثالثـا : التأهيل العلمـي والمهنـــــــــــــي	٥
رابعاً : تطويـر الكـوادر الوطنيـــــــــــــة	٧
خامساً : خدمـة أعضـاء الهيئـة والمجتمـــــــع	٨
سادساً : البحـوث والدراسـات والمشاركـة فـــي المؤتمـرات والنـــــــــــــدوات	٩
سابعاً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئـــة ووضـع الأطـر التنظيميـــــــــــــة	١٠
ثامنـاً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة	١٢
تاسعاً : موارد الهيئة عن العام المالـــي ٢٠١١م	١٣

تقرير مجلس إدارة الهيئة

المقدم للجمعية العمومية للهيئة

للعام المالى ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

نص نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهى هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها. ويقوم مجلس إدارة الهيئة وفقا لنص المادة الخامسة والعشرين من نظام المحاسبين القانونيين بتصريف شئونها وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومنها:

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- القيام بالمراقبة الميدانية للتأكد من قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام نظام المحاسبين ولوائحه.
- وضع القواعد اللازمة لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والكتب والنشرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والمشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

ويبين مايلي؛ عرضاً للإنجازات التي تم تحقيقها في عام ٢٠١١م:

أولاً : تطوير واعتماد المعايير والقواعد المهنية :

١ - مراجعة وتطوير معايير المحاسبة :

بالإضافة إلى ما سبق وقامت به لجنة معايير المحاسبة من إصدار عدد من معايير المحاسبة والآراء المهنية ذات العلاقة، قامت لجنة معايير المحاسبة خلال عام ٢٠١١م بعقد عدد من الاجتماعات خلال العام ناقشت فيها عدد من الموضوعات المرتبطة بتطوير المعايير والآراء المهنية وكذلك المرتبطة بالتوجهات الإستراتيجية للجنة. وكان من أهم هذه الموضوعات ما يأتي:-

- استكمال مناقشة مشروع معيار المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت و تم اعتمادة من قبل مجلس ادارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- اعتماد الرأي المهني ا بخصوص تكاليف التشغيل التجريبي.
- اعتماد الرأي المهني بخصوص معالجة التغير في تقدير عمر الأصل أثناء السنة المالية.
- الموافقة على خطة التوافق مع معايير المحاسبة المالية الدولية والمقدمة من اللجنة التنفيذية للجنة معايير المحاسبة.
- مناقشة دراسة "مشروع المعايير المحاسبية للمنظمات غير الهادفة للربح". وتم اعتماده من قبل اللجنة كمشروع للعرض على ذوي الاهتمام و الاختصاص.
- اعتماد معايير تحديد المنشآت الخاضعة للمساءلة العامة والمنشآت المتوسطة والصغيرة.

- عتماد مشروع رأي لجنة معايير المحاسبة حول متطلبات الإفصاح اللازمة للمساعدة في تحديد مدى توافق عمليات الشركة مع الضوابط الشرعية.
- مناقشة مشروع رأي لجنة معايير المحاسبة حول عرض أرصدة حسابات المعاملات مع الملاك

كما شكل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة توجيهية لدراسة موضوع العلاقة بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة في ضوء المستجدات المختلفة ومن ضمنها قرارات مجموعة العشرين الخاصة بالمعايير الدولية. وتتشكل هذه اللجنة من عضوين من لجنة معايير المحاسبة رشحتهما اللجنة، و عضوين من لجنة معايير المراجعة رشحتهما اللجنة ، وعضو من وزارة المالية بناءً على ترشيح معالي وزير المالية، و عضو من مؤسسة النقد العربي السعودي بناء على ترشيح معالي محافظ المؤسسة وعضو من هيئة السوق المالية بناء على ترشيح معالي رئيس هيئة السوق. وقد بدأت اللجنة في عقد جلساتها لوضع منهجية عملها، و تم اختيار الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد رئيسا للجنة.

٢ - مراجعة وتطوير معايير المراجعة :

بالإضافة الى ما سبق وما قامت به لجنة معايير المراجعة من اصدار عدد من معايير المراجعة والآراء المهنية ذات العلاقة، قامت اللجنة خلال عام ٢٠١١م بمناقشة عدد من المواضيع منها :

- الموافقة على خطة توافق معايير المراجعة السعودية مع معايير المراجعة الدولية، والرفع للجنة التوجيهية، تمهيداً للرفع لمجلس إدارة الهيئة لإصدار قرار بالموافقة على توافق معايير المراجعة السعودية مع معايير المراجعة الدولية.
- اصدار راي حول دور المراجع في إعداد تقرير خاص للجمعية العمومية للمساهمين بشأن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
- مناقشة راي حول دور المراجع فيما يتعلق بالحساب الجاري المدين في الشركات ذات المسئولية المحدودة في ظل وجود المادة ٨ من نظام الشركات التي لا تجيز للشركاء السحب من رأسمال الشركة.

٣ - قواعد سلوك وآداب المهنة :

عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات ناقشت فيه ما يلي:-

- إستكمال دراسة لتطوير قواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣/٥ وتاريخ ١٤١٥/٤/٢٧هـ في ظل الاصدارات الدولية الحديثة.
- العمل على ترجمة و اصدار عدد من الاراء المهنية التي سبق وان صدرت من قبل جهات مهنية عالمية مثل المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين.
- ناقشت اللجنة و بشكل مفصل موضوع السماح للمحاسبين القانونيين بالجمع بين خدمات المراجعة و الخدمات الاستشارية للعملاء من غير الشركات المساهمة العامة وانتهى النقاش بعدم مناسبة ذلك والتاكيد على ان المعمول به في المملكة يعتبر مناسب و يرقي الى درجة عالية من المهنية.

ثانياً : مراقبة جودة الأداء المهني :

لكي يتم تحقيق الفائدة المنشودة من صدور المعايير المهنية يتعين إيجاد الوسيلة الملائمة للتحقق من الالتزام بتنفيذها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية بالغة خص نظام المحاسبين القانونيين في مادته التاسعة عشر الهيئة بصلاحية تطوير وتنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني ، وأناط النظام بمجلس إدارة الهيئة وضع التنظيم الإداري المناسب اللازم لإدارة البرنامج. وقامت لجنة مراقبة جودة الاداء المهني بالعمل على هذا الجانب. ويبين ما يلي عرضاً لما تم القيام به من عمل لتحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١١م :

١ - تزويد الهيئة ببيانات دورية عن مكاتب المحاسبة :

يتعين على مكتب المحاسبة تزويد الهيئة ، خلال فترة لا تزيد عن (٩٠) يوما من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب، بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسئولين عن تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها والتعرف بشكل أولي على مدى التزام المكتب بأحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة ومساعدة فريق الفحص في تخطيط وتنفيذ عملية الفحص. وقد تضمن القسم الثالث من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني شرحا مفصلا لتلك المتطلبات.

وبمتابعة حثيثة من لجنة مراقبة جودة الاداء المهني استكملت المكاتب تقديم المعلومات والبيانات السنوية للهيئة وذلك الى العام ٢٠١١م ودرست اللجنة تلك البيانات لاتخاذ الإجراء المناسب في الملاحظات التي تكشفت، و تم عرض بيان بها على مجلس إدارة الهيئة والذي بدوره قام باتخاذ عدد من القرارات في هذا الصدد.

٢ فحص الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة (الفحص الدوري) :

تحقيقاً للفائدة المنشودة من هذا الفحص ، ورغبة في الاستفادة من تجارب من سبقنا في هذا المجال ، ونظراً لما للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من تجربة رائدة في هذا المجال ؛ فقد تم الإستعانة بالمعهد عند إعداد وتنفيذ هذا الفحص. وفور إستكمال إعداد أدلة العمل وعقد الدورات التدريبية للفاحصين؛ شرعت الهيئة ممثلة في لجنة مراقبة جودة الاداء المهني في تنفيذ الفحص الدوري أو الميداني في عام ٢٠٠١م ، وأظهر التطبيق العملي للإجراءات التي تضمنها دليل الفحص الدوري عدداً من الملاحظات التي من شأنها الرفع من جودة العمل المنفذ وتيسير العمل بما يحقق الأهداف الرئيسة التي يسعى برنامج مراقبة جودة الأداء المهني إلى تحقيقها. ولذلك تم تعديل دليل الفحص الدوري ورفعه لمجلس إدارة الهيئة؛ وبعرضه على المجلس صدر عنه قرار برقم ٢/٦ وتاريخ ١٤٢٣/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٢/١٢/٢٥م قضى باعتماد دليل الفحص الدوري المعدل لمكاتب المحاسبة . ولقد تواصل تنفيذ الفحص الدوري حيث أتمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتوفيق من الله عز وجل في عام ٢٠٠٧م الدورة الأولى من الفحص الدوري وذلك بفحص جميع مكاتب المحاسبة في المملكة التي تقوم بتقديم خدمة المراجعة، وشرعت في ذات العام بتنفيذ دورة جديدة من الفحص الدوري لمكاتب المحاسبة. ويبين الجدول ادناه ملخصاً بعدد المكاتب التي تم فحصها ميدانياً وفقا للعام.

ملخص بعدد المكاتب المفحوصة ميدانيا
خلال الفترة ٢٠٠١م - ٢٠١١م

العـــــــام											المجموع
٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م(*)	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	
٩	-	١٤	-	١٣	٥٤	٣٢	٥	٨	١١	٢٢	١٦٨

(*) تم في عام ٢٠٠٧م استكمال الدورة الأولى من الفحص الدوري والبدء بدورة جديدة من الفحص

وقامت لجنة مراقبة جودة الأداء المهني بتصنيف الملاحظات التي توصل لها الفحص الدوري بحسب درجة جسامتها، وقامت برفع توصياتها الى مجلس إدارة الهيئة والذي بدوره اتخذ عدد من القرارات المناسبة في هذا الشأن.

ثالثاً : التأهيل العلمي والمهني :

نظراً لما للقوائم المالية ورأي مراجع الحسابات حيالها من أهمية بالغة، يتعين أن يكون المحاسب الذي يعد القوائم المالية واثقا من قدرته على إعداد تلك القوائم والتحقق من صحة المعلومات التي تحتويها ، كما يتعين أن يكون المراجع الخارجي لهذه القوائم واثقا من عدالة رأيه حيال تلك القوائم. ويتعذر تحقيق ذلك ما لم يكن معدو القوائم المالية ومراجعوها مؤهلين التأهيل العلمي والمهني الكافي الذي يمكنهم من فهم نشاط المنشأة واستيعاب ما تعنيه المعلومات المعروضة في هذه القوائم وتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة بطريقة سليمة. وقد عنى نظام المحاسبين القانونيين بهذا الجانب حيث خص الهيئة في مادته التاسعة عشر بوضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة ، وتنظيم دورات التعليم المستمر. وفيما يلي ملخصا للأعداد التي حضرت الدورات التدريبية :

١ - إختبار زمالة الهيئة :

شرعت اللجنة فور اعتماد القواعد العامة لاختبار الزمالة ببناء قاعدة معلومات موسعة لأسئلة الاختبار وإجاباتها النموذجية ، وتقوم اللجنة بتطوير وتحديث تلك الأسئلة دورياً. وتم عقد (٣٦) إختباراً ، وتقدم لهذا الاختبار ما ينيف على ألفين وستمائة محاسبا ومحاسبة ، وبلغ عدد الأفراد الحاصلين على زمالة الهيئة بنهاية الدورة (٢٠١١/٢م) (٤٠٢) محاسباً. كما تم خلال العام وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة على توصية لجنة الاختبارات الاتفاق مع احدى الجهات المعروفة دوليا للبدء في تحويل اختبار زمالة الهيئة من ورقي إلى الكتروني تنفيذا لأحد أهداف الخطة الإستراتيجية المعتمدة للهيئة.

٢ - الدورات التدريبية للإعداد لاختبار زمالة الهيئة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدرب من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة والتدرب على تطبيقها بمهارة. وقد بدأ الإعداد لهذه الدورات بوضع الإطار العام للمواد التدريبية لدورات الإعداد لاختبار الزمالة من قبل لجنة التعليم والتدريب وتم اعتماده من مجلس الإدارة ، وفي ضوء تلك القواعد تم إعداد عدد من الحقائب التدريبية. وتغطي كل حقيبة تدريبية موضوعاً أو أكثر من المواضيع الرئيسة لأحد مواد اختبار زمالة الهيئة ، وتتضمن كل حقيبة عرضا لأهداف وعناصر

الموضوع وشرحا وافيا لكل عنصر وربطه بالمعايير المهنية ذات العلاقة ومسائل وحالات تطبيقية. وقد بدأت الهيئة تنفيذ هذه الدورات منذ العام ١٩٩٥م ، وتقوم الهيئة دورياً باستطلاع رأي المشاركين في هذه الدورات من مدربين ومتدربين وتحليل مرئياتهم ومقترحاتهم. وقد حضر هذه الدورات (٩٣٢٢) متدربا حتى نهاية عام ٢٠١١م ، منهم (١١٢٥) متدربا ومتدربه في عام ٢٠١٠م. و (١٣٠٦) متدربا ومتدربه في عام ٢٠١١م كما أنجزت الهيئة تطوير كافة الحقائب التدريبية الخاصة بالدورات التدريبية للإعداد لاختبار الزمالة في العام ٢٠١١م .

٣ - الدورات التدريبية المتخصصة :

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين. وتستهدف الدورات كل من له اهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة في القطاع العام والخاص وبصفة خاصة من يعمل منهم في الجوانب ذات العلاقة بموضوع الدورة. ويتم تصميم الحقائب التدريبية لهذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للدورة ؛ وشرعت الهيئة فى تنفيذ هذه الدورات بدءاً من عام ١٩٩٨م. وقد حضر هذه الدورات (٩٠١١) متدرباً حتى نهاية عام ٢٠١١م ، منهم (٩٥٢) متدربا في عام ٢٠١٠م. و (١٠٢١) متدربا في عام ٢٠١١م .

٤ - الدورات التدريبية الخاصة:

تهدف هذه الدورات إلى تمكين المتدربين من الإلمام بالجوانب النظرية والعملية والمهنية لموضوع معين بطلب من قبل جهات محددة (مكاتب محاسبة ، شركات ، جهات حكومية). ويتم تصميم هذه الدورات وفق الاحتياجات الخاصة للجهة المنفذ لها الدورة ، وقد تم تنفيذ ٩٦ دورة خاصة لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومكاتب المحاسبة وقد حضر هذه الدورات (٢٣٨٥) متدرباً حتى نهاية عام ٢٠١١م . منهم (٢٣١) متدرباً في عام ٢٠١٠م ، (٣٦٨) متدرباً في عام ٢٠١١م .

٥ - التعليم المهني المستمر :

تنفيذاً لأحكام المادة (١/٢) من إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب والتي تقضي بأن من مهام اللجنة إعداد وتنفيذ وتطوير دورات التعليم المستمر ؛ أعدت الأمانة العامة مشروع القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر، والذي تم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للقواعد المعمول بها لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وبعرضها على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٢/٣ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م باعتماد هذه القواعد وأن يبدأ العمل بها إعتباراً من ١٩٩٩/١/١م. وبعد تطبيق البرنامج خلال السنوات الماضية، رأت لجنة التعليم والتدريب إدخال بعض التعديلات على القواعد المنظمة للتعليم المهني المستمر التي أظهرت التجربة العملية أهمية الأخذ بها. و تم اعتمادها بقرار من مجلس الإدارة رقم ٢/١٢ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/١٥م.

هذا ويتم احتساب نقاط التعليم المهني المستمر على أساس ثلاث نقاط لكل ساعة من التعليم المهني المستمر الرسمي ، ونقطة واحدة لكل ساعة من التعليم المهني المستمر غير الرسمي. وتقوم لجنة التعليم

والتدريب بالتحقق من الالتزام بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر ؛ وقد أعدت برامج آلية لمتابعة مدى الالتزام. و لقد قامت لجنة التعليم و التدريب بمتابعة دقيقة لبرنامج التعليم المهني المستمر و مدى التزام المحاسبين القانونيين به و احالة المخالفين للبرنامج للجنة التحقيق في مخالفات احكام نظام المحاسبين القانونيين لمجازاتهم على عدم الالتزام بساعات التعليم المهني المستمر. وقد بلغ عدد المطالبين بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر لعام ٢٠١١م ١٨٧ عضوا منهم سبعة اعضاء لم يلتزمو بمتطلبات البرنامج و تمت احالتهم للتحقيق و جاري العمل مع عدد من الاعضاء لاستكمال النقص في ساعات التعليم المهني المستمر في عام ٢٠١٢.

رابعا : تطوير الكوادر الوطنية :

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ، بصفة عامة ؛ وتطوير الكوادر الوطنية في مكاتب المحاسبة بصفة خاصة ، قامت الهيئة بدراسة شاملة لهذا الموضوع ، وتم عرض ماتم التوصل اليه من مقترحات في ندوة عامة عقدت بتاريخ ١٤٢٠/٦/٨هـ الموافق ١٩٩٩/٩/١٨م وتم رفع ما تم التوصل اليه من توصيات إلى مجلس إدارة الهيئة ، وصدر عن المجلس عددا من القرارات منها القرار رقم ٢/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م القاضي بإلزام الموظفين الفنيين العاملين في مكاتب المحاسبة بإكمال ساعات التعليم المهني المستمر ، وفق ماهو محدد في البند (٤/٢) من القواعد المنظمة لبرنامج التعليم المهني المستمر المعتمدة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢/٣ وتاريخ ١٤١٩/٩/١١هـ الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٩م ، وذلك إعتباراً من ١٤٢٠/٩/٢٤هـ الموافق ٢٠٠٠/١/١م ؛ وإلزام مكاتب المحاسبة بتيسير السبل للموظفين الفنيين لإكمال ساعات التعليم المستمر المشار اليها أعلاه.

كما إعتمد مجلس إدارة الهيئة بموجب قراره رقم ١/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م نموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين العاملين في هذه المكاتب ، وأوصى المجلس بموجب قراره رقم ٣/٢/٤ وتاريخ ١٤٢٠/٩/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/١٢/٢١م بتعديل المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المحاسبين القانونيين وقد صدر قرار وزاري برقم ١٨٨٨ وتاريخ ١٤٢٠/١٠/٢٦هـ قضى بتعديل المادة المذكورة. ومن أبرز التعديلات التى شملها القرار الوزاري مايلي :

١ - يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فردا أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين من مجموع موظفيه الفنيين وفق ما يلي :

عـدد الموظفيـــن	النسبة
أ - من (٠١) موظف الى (٢٠) موظف	٢٠ %
ب-من (٢١) ،، الى (٣٠) ،،	٢٥ %
ج- مـــن (٣١) موظف فأكثـــر	٣٠ %

ويراعى أن يتم تطبيق النسبة ما بين ٢٠% - ٣٠% بشكل تدريجي خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار ، وألا تقل الزيادة السنوية عن ٣٠% من هذه النسبة .

٢ - تعد مكاتب المحاسبة التى يزيد عدد موظفيها عن عشرون موظفا خطة سنوية تبين تفصيلا للإجراءات التى سيقوم بها المكتب لتطوير الموظفين السعوديين الفنيين العاملين في المكتب ومن هذه الإجراءات :

أ - تيسير السبل للموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة للاستعداد للتقدم لاختبار زمالة الهيئة ؛ بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التى تعقدها الهيئة لهذا الغرض.

ب- حث الموظفين الفنيين السعوديين العاملين في مكتب المحاسبة على حضور دورات التعليم المستمر واعتبار ذلك أساسا لترقيتهم داخل المكتب.

ج- وضع خطة زمنية لتطور الموظف السعودي داخل المكتب (مراجع ، مشرف ، مدير مراجعة ، شريك).

د- تقييم أداء الموظفين الفنيين دوريا ووضع برنامج زمني لتقوية نقاط الضعف التى تحتاج الى تطوير ومتابعة تنفيذ البرنامج وتقييمها دوريا.

هـ- إتاحة الفرصة للموظفين في المشاركة في اللجان المهنية المتخصصة.

٣ - تسترشد مكاتب المحاسبة بنموذج عقد العمل بين مكاتب المحاسبة والموظفين الفنيين السعوديين المعتمد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وتقوم الهيئة بمتابعة التحقق من الإلتزام بالمتطلبات النظامية المشار إليها أعلاه دورياً والرفع للجنة مراقبة جودة الأداء المهني بالنتائج لاتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات.

وفي إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لتيسير السبل للكوادر السعودية المتخصصة للعمل في مكاتب المحاسبة والمراجعة، فقد دشنت الهيئة خلال العام ٢٠١٠م قاعدة بيانات على موقع الهيئة، يمكن للشباب السعودي من خريجي الجامعات في تخصص المحاسبة من خلالها تسجيل بياناتهم لتكون متاحة لمكاتب المحاسبة والمراجعة الراغبة في التوظيف.

و قد بلغت نسبة السعودة اجملاً ٢٨% تقريبا لجميع مكاتب المحاسبة في ٢٠١١م ويبين الجدول التالي ملخص لنسب السعودة وفقا لفئات الوظائف في مكاتب المحاسبة عن عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م:-

الفئــة	٢٠٠٩م		٢٠١٠م	
	إجمالي الموظفين	نسبة السعوديين	إجمالي الموظفين	نسبة السعوديين
شركاء	١٤١	%٩٤	١٥٥	%٩٤,٨
مدراء مراجعة	٣٥٦	%٧	٣٨٠	%٥
مشرفون	٨٨	%١١	١٤٦	%١٣,٨
مراجعون	٩٠٩	%٢١	١,٠٥٩	%٢٢,٦
محاسبون	٣٧٥	%٤٢,٦	٣١٢	%٤٦
آخرون	٢٦٢	%٢٥,٥	٣٣٢	%٢٨
المجموع	**٢،١٣١**	**%٢٨**	**٢,٣٨٤**	**%٢٨**

خامساً : خدمة أعضاء الهيئة والمجتمع :

يعتبر الوقوف من خلال المتابعة والبحث العلمي حول المتغيرات والاتجاهات الحديثة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها بما فيها استخدام التقنية الحديثة في أعمال المحاسبة والمراجعة وتعميم هذه

المعارف وكيفية ومدى استخداماتها وانعكاساتها على الأعضاء بشكل خاص وعلى المهنة بشكل عام من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق رسالة الهيئة. وقد قامت الهيئة بإنشاء مركز معلومات يهدف إلى خدمة أعضاء الهيئة وغيرهم من الباحثين في علوم المحاسبة والمراجعة ، ويحتوى المركز على نشرات دورية وإصدارات هامة في علوم المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الجهات المهنية الرائدة بمختلف دول العالم. هذا بالإضافة إلى الكتب النظرية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات الصلة بها مثل فقه المعاملات والأنظمة التجارية.

وتقوم الهيئة بتنظيم عدد من الندوات سنويا يشارك في تقديمها نخبة من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة. ولقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠١١م بعقد الاتي:

١- الملتقى السعودي الأول للماليين بالتعاون مع شركة ارامكو السعودية والذي عُقد بمشاركة واسعة من ذوي الاهتمام بالقطاعات المالية في شهر مارس من عام ٢٠١١م.
٢- الملتقي الاجتماعي في مدينة جدة
٣- ملتقي سبل تطوير قطاع الاستشارات الاقتصادية و المالية و الادارية في المملكة
٤- ملتقى التخطيط المالي للافراد

وتقوم الهيئة أيضا بإصدار مجلة ربعية تعنى بنشر أخبار الهيئة ومنسوبيها وما يصدر من معايير وقواعد وكل ما يساعد على تطوير المهنة والرفع من مستواها. وتعمل الهيئة بشكل دائم على تطوير هذه المجلة سواء من الناحية التحريرية او الاخراجية. كما تقوم الهيئة بتحديث موقعها على الشبكة العالمية (الإنترنت) باخبار الهيئة بشكل مستمر، ويمكن الوصول إلى هذا الموقع من خلال العنوان التالي (www.socpa.org.sa). ويشتمل الموقع على نصوص للمعايير التي أصدرتها الهيئة وتعريف بالخدمات التي تقدمها الهيئة. ويُمكن هذا الموقع الجمهور من البحث عن النصوص المهنية الصادرة عن الهيئة المرتبطة بأي موضوع يتم الإستعلام عنه ، كما يمكن من خلاله إستكمال طلبات التسجيل لكل من إختبار زمالة الهيئة ، الدورات التدريبية ، وعضوية الهيئة.

كما تبنت الهيئة بالتعاون مع الجمعية السعودية للمحاسبة "الجائزة السنوية للبحث المحاسبي المتميز"، والتي تمنح لأحد الأبحاث المحاسبية المتميزة وذلك بهدف تشجيع البحث العلمي والدراسات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية بما ينعكس بالإيجاب على تطوير المهنة والمنتمين لها.

كما يتم اختيار الهيئة ضمن لجان تشكلها الدولة لدراسة أو وضع حلول لقضايا تهم المجتمع.

سادساً : البحوث والدراسات والمشاركة فى المؤتمرات والندوات :

يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة مع أعضائها على نحو يجعل الهيئة تستجيب لمتطلباتهم وتساعدهم على التطور والاستفادة من قدراتهم وتجاوز الصعوبات التي قد تواجههم. كما يهدف هذا الجانب إلى تفاعل الهيئة وأعضائها مع المجتمع بغرض تعزيز الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون القانونيون.

ويشمل الدور الذي قامت به الهيئة في هذا المجال بإصدار الدراسات والبحوث والنشرات المهنية. حيث قامت الهيئة في عام ٢٠١١م في نقل أفضل الممارسات المهنية على المستوى الدولي ، قامت الهيئة ممثلة في لجنة المحاسبين في قطاعات الاعمال بالبدء في ترجمة سلسة الارشادات الدولية للمارسة الجيدة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. حيث أتمت الهيئة في العام ٢٠١١م ترجمة اصدارين اخرين هما " تقويم نظم التكاليف في المنشآت وتحسينها" و " تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت" والذين صدرا في العام ٢٠١١م.

واستشعاراً من الهيئة بأهمية الحاجة الماسة للنهوض بمهنة الخدمات الاستشارية (الاستشارات المالية والاقتصادية والإدارية وما يتعلق بها) وتنظيمها وتطويرها، فلقد قامت الهيئة ممثلة في لجنة الخدمات الاستشارية بها بنفيذ دراسة تشخيصية شاملة لمهنة الخدمات الاستشارية في المملكة.

ويأتي تنفيذ هذه الدراسة لتعظيم المنفعة الوطنية وتحقيق المساهمة القصوى لنشاط الخدمات الاستشارية في الاقتصاد الوطني و تعزيز الميزات النسبية للسوق المحلي في المملكة وعلاج عناصر الضعف التي يعاني منها نشاط الخدمات الاستشارية. وستخرج هذه الدراسة عند الانتهاء منها بخطة عمل وتوصيات محددة تساعد الجهات الحكومية المشرفة والمانحة للتراخيص، على تنظيم مهنة الخدمات الاستشارية في المملكة والارتقاء بها وتوطين المعرفة في هذا المجال وبما يحقق المصلحة العامة .

وتتعاون الهيئة مع الجهات الأخرى المحلية والاقليمية والدولية فى كل ما من شأنه النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة. ويشار الى أن الإتحاد الدولي للمحاسبين قد اختار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من ضمن ست عشر هيئة مهنية على مستوى العالم يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. جاء ذلك في دليل إنشاء الهيئات المهنية الصادر عن الاتحاد في طبعة ٢٠١١م، والذي نص على أن "الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين هي هيئة محاسبية مهنية راسخة الأساس تضم موظفين وأعضاء تتوفر فيهم مهارات وخبرات عالية وهي قادرة على تقديم الدعم والمشورة والمساعدة للهيئات المهنية الأخرى في الدول المتحدثة باللغة العربية". ويعكس هذا الاختيار ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية من تطور ويمثل تقديراً للدور الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تطوير المعايير والأنظمة ذات العلاقة بالمهنة. كما صدر عن مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قرار في العام ٢٠١٠م بتعيين أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس نائبا لرئيس لجنة تطوير الجهات المهنية PAODC وهي إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين. ويأتي اختيار الأمين العام لهذا الموقع تقديرا من الاتحاد الدولي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ولأمينها العام ويعكس المستوى الجيد الذي وصلت له المهنة في المملكة. كما يشارك الأمين العام و نائبة في العدد من الفعاليات العلمية والمهنية . كما تشارك الهيئة في عدد من اللجان الاقليمية مثل تجمع دول اسيا و اقنوسيا و تجمع الدول في مجموعة العشرين لماعيير المحاسبة .

وتنفيذا لبرنامج التعاون الفني بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعهد المراجعين الداخليين الأمريكي لإنشاء جهة للمراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية والذي تمت الموافقة عليه بموجب الأمر السامي رقم (٤٩٤٢/م ب) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٢٥هـ القاضي بانفاذ ما رآه مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٩/٦/١٩هـ بأن يوقع أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين برنامج التعاون الفني سالف الذكر، قامت لجنة المراجعة الداخلية بالهيئة بتشكيل فريق عمل لاستكمال خطوات التأسيس وتطوير مهنة المراجعة الداخلية خلال فترة التأسيس. وقد باشر الفريق أعماله وعقد عدد من الاجتماعات وتم خلالها مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة بأعمال الفريق وأعد مشروع خطة عمل تطوير مهنة المراجعة الداخلية خلال فترة التأسيس، وشملت الخطة تحديداً للأهداف المرحلية ومبادرات تحقيقها. كما أعد الفريق مشروع تنظيم الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، وبعد مناقشته مع ذوي الاهتمام والاختصاص تم رفعه لمجلس الوزراء للنظر في الموافقة عليه. وقد صدر قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٢/٠٣/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م بالموافقة على تنظيم الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين.

سابعاً : توفير الموارد البشرية والمادية للهيئة ووضع الأطر التنظيمية :

يعتبر تطوير الهيئة لأطرها التنظيمية وإمكاناتها المادية والبشرية والتقنية من أهم الأنشطة التي تمكن الهيئة من تحقيق أغراضها ، واستيعاب المستجدات في مهنة المحاسبة واحتياجات الأعضاء والتعامل معها بشكل فاعل، الأمر الذي يساعد على تطور المهنة ومواكبتها للمتغيرات المحيطة بها وتوسيع نطاق خدماتها. ونظرا لما لهذا الجانب من أهمية أناط نظام المحاسبين القانونيين بمجلس

إدارة الهيئة في مادته الخامسة والعشرين إصدار اللوائح المالية والإدارية وإعداد النظام الداخلي للهيئة. وأن يكون للهيئة مواردها الذاتية المستقلة والتي تتكون من اشتراكات الأعضاء وما تقدمه الهيئة من خدمات، والإعانات والتبرعات التي يقرر المجلس قبولها.

وقد شرعت الهيئة فور بدء نشاطها ببناء الجهاز التنظيمي للهيئة بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمالية ووضع الأنظمة واللوائح المنظمة لعملها. ويبين ما يلي عرضا للوائح والقواعد التي تم إصدارها :

- اللائحة الإدارية والمالية.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المحاسبة.
- اللائحة التنفيذية لإعداد معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة.
- إجراءات عمل لجنة معايير المراجعة.
- إجراءات عمل لجنة سلوك وآداب المهنة.
- إجراءات عمل لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- إجراءات عمل لجنة التعليم والتدريب.
- إجراءات عمل لجنة الاختبارات.
- إجراءات عمل لجنة الخدمات الإستشارية.
- إجراءات عمل لجنة المراجعة الداخلية.
- إجراءت عمل لجنة العلاقات العامة والإعلام.
- إجراءت عمل لجنة المحاسبين في قطاعات الاعمال.
- القواعد العامة لاختبار زمالة الهيئة.
- الإطار العام للمواد التدريبية لاختبار الزمالة.
- الإطار العام للمواد التدريبية للمحاسبين القانونيين.
- النظام الداخلي للهيئة.
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢م).
- الخطة الاستراتيجية للهيئة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣م).

واصدر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين خلال العام ٢٠١٠م قراره رقم ١/٢/٧ بتاريخ ١٤٣١/٤/٦هـ الموافق ٢٠١٠/٣/٢٢م المتضمن تعديل ضوابط عضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. حيث تضمن التعديل عددا من النقاط كان من أبرزها تخفيض المهلة الممنوحة لعدم سداد اشترك الأعضاء الأساسيين إلى سنتين وذلك لتعليق العضوية الأساسية وثلاث سنوات لإلغائها، وذلك رغبة من المجلس في الحد من تأخير سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة.

واستشعارا بضرورة وأهمية التخطيط الاستراتيجي لمسيرة عمل الهيئة، عملت الهيئة على تنفيذ ما ورد في الخطة الإستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م ، والتي سبق اعتمادها بموجب القرار رقم ٢/٧ في الاجتماع التاسع للدورة الخامسة المنعقد بتاريخ ١٤٣٠/٢/١٩هـ الموافق ٢٠٠٩/٢/١٤م. وفي ضوء نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة، عملت الهيئة على تطوير هيكلها الاداري تبعا لمتغيرات ومستجدات العمل ونمو أعمال الهيئة وتقدمها. حيث اعتمد مجلس ادارة الهيئة مشروع الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة بموجب قراره رقم ٢/١٢ في اجتماعه السادس للدورة

السادسة المنعقد بتاريخ ١٤٣١/١١/١٥هـ الموافق ٢٠١٠/١٠/٢٣م والمعد من قبل احد المكاتب الاستشارية المتخصصة. ويعمل المكتب الاستشاري حاليا على انهاء اعداد الادلة التنظيمية للهيئة.
هذا ويبلغ عدد الموظفين العاملين في الهيئة ما يقارب الـ (٣٩) موظفاً يعملون في مقر الهيئة الرئيسي في مدينة الرياض وفرعي الهيئة في مدينة جده ومدينة الدمام والذان تم افتتاحهما بغرض تحقيق مزيد من التواصل مع اعضاء الهيئة.
كما يبلغ إجمالي عدد الأعضاء المشاركين في اللجان الفنية للهيئة (٩٨) عضواً ، ويبين مايلي ملخصاً بعدد أعضاء كل لجنة ، وفق الجهة التي ينتمون إليها :

إسم اللجنة	الجهة				المجموع
	أعضاء الهيئة الممارسين	أعضاء هيئة التدريس	جهات حكومية	قطاع خاص	
المحاسبة	٤	٤	٢	٣	١٣
المراجعة	٤	٤	٢	١	١١
سلوك وآداب المهنة	٣	٣	١	٢	٩
الإختبارات	٣	٤	-	١	٨
مراقبة جودة الأداء المهني	٤	٣	-	٢	٩
التعليم والتدريب	٣	٣	١	١	٨
العلاقات العامة والإعلام	٣	١	٢	٤	١٠
الخدمات الإستشارية	٣	٢	١	٢	٨
المحاسبون في قطاعات الاعمال	٢	١	٢	٦	١١
المراجعة الداخلية تم الغاء اللجنة بعد انشاء الجمعية لسعودية للمراجعيين الداخليين	٢	٢	٣	٤	١١
المجموع	**٣١**	**٢٧**	**١٤**	**٢٦**	**٩٨**

وتستعين الهيئة في تنفيذ مهامها بعدد من ذوي الاختصاص والاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة بما فيهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمسئولين في الجهات الاقتصادية المختلفة من مكاتب المحاسبة وشركات ومؤسسات عامة وخاصة.

ثامناً : مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة :

بلغت مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة بالريال مايلي:

البيان	٢٠١٠م			٢٠١١م		
	المدفوع	المتنازل عنه	المجموع	المدفوع	المتنازل عنه	المجموع
المشاركة في اجتماعات المجلس	٦٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٦٠٠٠	٢٧٠٠٠	٦٠٠٠	٣٣٠٠٠

مشاركة الاعضاء في اللجان الفنية	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠٠
مشاركة الاعضاء في مهام اخرى	٤٠٤٥٠	٠	٤٠٤٥٠	١٢٠٠٠	٠	١٢٠٠٠
المجموع	١٤٤٤٥٠	١٦٠٠٠	١٦٠٤٥٠	٧١٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠٠

تاسعاً : موارد الهيئة عن العام المالي ٢٠١٠م :

حيث أن الموارد المالية هي المحرك الرئيسي لأنشطة الهيئة ، فقد سعت الأمانة العامة ومن منطلق واجبها في هذا الشأن للعمل على توفير الايرادات اللازمة لتغطية نفقات الهيئة، حيث استمر الاقبال الكبير بفضل الله على النشاط التدريبي للهيئة في العام ٢٠١١م وكذلك ازداد الاقبال على اختبار الزمالة وعلى شراء الحقائب التدريبية ومطبوعات الهيئة. كما تم طلب إعانة حكومية من وزارة المالية قوبلت بالإيجاب ، حيث تم دعم موارد الهيئة بمبلغ ٣ مليون ريال من وزارة المالية و كذلك مكرمة خادم الحرمين الشريفين بمبلغ ١٠ مليون ريال. وقد بلغ إجمالي موارد الهيئة لعام ٢٠١١م مبلغ ٢٩,٩٨ مليون ريال ، كما بلغت مصاريفها لنفس الفترة ١٦,٦٤ مليون ريال. وتبين القوائم المالية المرفقة عرضاً مفصلاً لإيرادات ومصروفات الهيئة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. و يبين الجدول أدناه تطور ايرادات و مصروفات الهيئة للسنوات السبع الاخيرة

السنة المالية	الايرادات	المصروفات	الفائض السنوي
٢٠٠٥م	٨,٧٤١,٨٥٦	٦,٨٢٤,٦٠٨	١,٩١٧,٢٤٨
٢٠٠٦م	٨,٧٦٢,٦٦٢	٨,٠٩٨,٤٥٠	٦٦٤,٢١٢
٢٠٠٧م	١٠,٤٣٢,٤٨٦	١٠,٢١٣,٤٩٣	٢١٨,٩٩٣
٢٠٠٨م	١٦,٣٢١,٢٧٨	١٠,٩٤٧,١٥٣	٥,٣٧٤,١٢٥
٢٠٠٩م	١٧,٩٦٤,٩٢٢	١٢,٩٤٩,٩٠٩	٥,٠١٥,٠١٣
٢٠١٠م	١٨,١٤٣,٦٠٤	١٣,٥٠٢,٢٨٧	٤,٦٤١,٣١٧
٢٠١١م	٢٩،٩٨٠،٠٠٠	١٦،٦٤٠،٠٠٠	١٣،٣٤٠،٠٠٠

وقد كان لدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله ، بعد توفيق الله سبحانة وتعالى، وللجهود المتميزة التى بذلها معالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية والأمانة العامة والمستشارين الذين تم التعاون معهم لإعداد المشاريع والبرامج المعتمدة ، تأثيراً مباشراً على إنجاز المشاريع والبرامج فى الوقت المناسب وبجودة عالية. كما ساهم عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص فى تقديم مالديهم من ملاحظات حيال المشاريع التى أعدتها الهيئة ، وساهمت عدد من الصحف المحلية بنشر ماصدر عن الهيئة من مشاريع ، ونشر عدد من المقالات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة وإجراء المقابلات مع عدد من المهتمين بمهنة المحاسبة الأمر الذى من شأنه الرفع من الوعي المحاسبي فى المجتمع. وتتقدم الهيئة بالشكر الجزيل لهم جميعا ولكل من ساهم فى العمل فى دعم الهيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ونرجو من الله العون والتوفيق والسداد.